تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية و اثرها على التنمية في منطقة شمال افريقيا

أ. مـــــراد بن قيطة

جامعة باجي مختار عنابة

أ.محمد أمين بن جيلالي

جامعة محمد بوقرة – بومرداس–

ملخص الدراسة:

إن تصاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية كظاهرة يعود إلى الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المتدهورة والخطيرة التي عرفتها مناطق كبرى من دول العالم الثالث، وتعد منطقة شمال إفريقيا مرتعا مهما لاستفحال هذه الظاهرة خاصة لما أبانت عنه نتائجها السلبية في ميدان التنمية بأشكالها، فإشكالية الهجرة والتنمية هي من أولويات السياسات التنموية لدول شمال إفريقيا، خاصة وأن هناك تباينا واضحا في وتيرة التنمية بين الدول الطاردة – منطقة شمال إفريقيا – والدول الأوربية المستقبلة وهي الوضعية التي تقف وراءها مجموعة من السياسات ومشاريع التعاون من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحدّ من أسباب الهجرة غير الشرعية في المنطقة .

بناءا على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال الهجرة غير الشرعية، أسبابها، تداعياتها، وأهم الحلول المقترحة في إطار متغير التنمية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، التنمية، السياسات العامة الداخلية والخارجية

مقدمـــة:

إن تنامي الهجرة غير الشرعية يرجع إلى مجموعة من الأسباب والعوامل الدافعة إلى هجرة الوطن، وترتبط بالأساس بمشكلة التنمية والتهميش والهدر الذي يعيشه المواطن في الدول القطرية خاصة دول منطقة شمال إفريقيا، فالدراسات والتقارير الدولية لحركة الهجرة غير الشرعية تشير أنها حركة من الدول النامية – خاصة من دول إفربقيا جنوب الصحراء، ودول شمال إفريقيا – والتي تتميز بتراجع لنسب النمو والتنمية الإنسانية نحو الدول الصناعية. ذلك أن هناك تباين واضح في وتيرة التنمية بين الدول الطاردة – منطقة شمال إفريقيا – والدول الأوربية المستقبلة، ويعتبر هذا التباين نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في دول شمال إفريقيا التي لا تزال اقتصاداتها هشة تعرف العديد من المصاعب، وتعيش في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ما خلق بيئة دافعة للهروب عن طريق الهجرة إلى الدول القادرة على حماية حقوق الإنسان والعيش اللائق.

على ضوء ما تقدم تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: **ما هي العوامل الدافعة إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ وما أثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا؟ وما هي السياسات الكفيلة للحد من تفاقم هذه الظاهرة؟**

أولا: ماهية الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة في مفهومها العام ظاهرة سكانية ينتقل فيها المهاجر بحثا عن حياة أفضل في جميع جوانبها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والتعليمية والثقافية، بعيدا عن كل الظروف التي دفعت به إلى ذلك من حروب وفقر وبطالة...إلخ.

أما تعاريف الهجرة فتختلف وتتعدد بالنظر لتعقد وتشابك مظاهرها ومعاييرها، فإذا إعتمدنا على المعيار الجغرافي، تعرفها الموسوعة الحرة *Wikipidia* بأنها:" أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة وسفر"، أما في الموسوعة السياسية فهي كلمة تدل على الإنتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة[1]، وحسب الأستاذ **تريبالا** *M. Tribalat* فالهجرة مفهومان أحدهما عام أحدهما عام يعني الحركة والفعل الآني في الإنتقال إلى دولة غير الأصل"، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم[2].

ومن بين التعاريف التي تعتمد على معيار دوافع الهجرة نجد المعجم القانوني، الذي يعتبرها عملية يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل[2]، كما نجد الكاتب **جورج P. George** الذي يعرف لنا المهاجر بأنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، والعامل الأجنبي – عنده – هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل، واللاجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي.

أما بالحديث عن المعيار القانوني، نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها. وبالتالي، يمكن تعريف الهجرة بأنها عملية إنتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة.

وتتعدد دلالات الهجرة بين هجرة ســرية وهجرة غير قانونية وهجرة غير نظامية وهجرة غير شرعية والتي تعني في مجملها إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر عن طريق البر أو الجو أو البحر بطرق سرية مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دوليا.

والهجرة غير الشرعية في الاصطلاح هي" إنتقال المهاجر من مكان إلى آخر تسللا دون تأشـيرة أو إذن دخول مسـبق أو لاحق "[2].و يتفق البعض في هذا الصــدد على التعريف الذي قدمته الأمم المتحدة بشـــأن تعريف الهجرة غير الشـــرعية في بروتوكولها المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، إذ يعرفها بأنها تدبير الخروج غير المشـروع لشـخص ما أو مجموعة من الأشـخاص إلى دولة ليسـوا طرفا من رعاياها أو من المقيمين بها، عن طريق عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع لهذه الدولة.

وترتيبا على الســابق يمكن القول إنه في الحديث عن الهجرة غير الشــرعية لا بد من التمييز بين أشكال ثلاث من الدول:

- **دول تصدير وانطلاق**: وهي الدول التي تعرف واقعا سياسيا، إقتصاديا واجتماعيا معينا مما يدفع بالعديد من مواطنيها إلى الهجرة غير الشــرعية، مثل: إفريقيا، ودول العالم الثالث؛
- **دول عبور**: وهي المحطة التي تكون في بعض الأحيان ضـرورية للوصـول إلى الدول المســتقبلة، وقد تشــكل هذه المحطة قاعدة خلفية يتم فيها حشــد المزيد من الإستعدادت للوصول للبلد المستقبل، مثل: الجزائر ودول المغرب العربي؛
- **دول إستقبال مستهدفة**: وهي الدول التي تشكل بالنسبة للمهاجر غير الشرعي محطة الوصـول والإسـتقرار، بما تمنحه – حسـب معتقده من فرص غير موجودة في وطنه، مثل: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا أو دول العالم المتطور.

وبالنسبة لدول **منطقة الشمال الإفريقي** –الدول المغاربية تحديدا –فإنه وبالإضافة لكونها دول إنطلاق بالنسبة لمواطنيها فإنها بالنسبة للعمق الإفريقي محطات عبور، مما يزيد من تعقيد عملية المراقبة الحدودية حيث تكون مزدوجة دخولا وخروجا[3].

من هنا سنتعرض لتحديد هذه الظاهرة وإبراز الأسباب والعوامل التي تدفع إلى اللجوء إليها وحجم تطورها، فتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية يرجع إلى مجموعة من الدوافع والإرهاصات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تدفع الأفراد إلى تبني خيار الهجرة.

ثانيا: نبذة تاريخية حول ظاهرة الهجرة في شمال إفريقيا:

يمكن التأريخ لبداية ظاهرة الهجرة بين دول الشمال الإفريقي ودول جنوب أوروبا (فرنسا على وجه الخصوص) إلى الفترة الاستعمارية، حيث تعود أول موجات الهجرة الجزائرية إلى فرنسا إلى نهاية القرن التاسع عشر. حيث تم نقل أكثر من مليون جندي من الدول المغاربية المستعمرة إلى مسرح العمليات القتالية على الجبهة الفرنسية – الألمانية أثناء الحرب العالمية الأولى. و بعد 1919م، إستعانت الحكومة الفرنسية باليد العاملة الجزائرية لإعادة بناء ما خربته الحرب لكن سرعان ما تم طردهم بسبب الأزمة الاقتصادية سنة 1929م ، ليتكرر نفس السيناريو أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن نسبة الجزائريين كانت أهم من نسبة المغاربة أو التونسيين، و بعد 1945م بقي عدد لا بأس به من الجنود ذوي الأصول المغاربية في فرنسا لتلتحق بهم موجة جديدة من المهاجرين العمال إذ قدر عدد المهاجرين المغاربيين في فرنسا في منتصف الخمسينيات بحوالي 250 ألف فرد، من بينهم 220 ألف جزائري، 20 ألف مغربي، و5 آلاف تونسي[4].

وبعد استقلال الدول المغاربية (1956 بالنسبة إلى تونس والمغرب، 1962 بالنسبة إلى الجزائر) أبرمت هذه الأخيرة عدة إتفاقيات مع فرنسا لتقنين وتنظيم هجرة اليد العاملة نحوها على وجه الخصوص ما أدى إلى تضاعف عدد المهاجرين المغاربيين في أوروبا ليصل عددهم إلى 1.4 مليون نسمة، حيث تزايد عدد المهاجرين المغاربة عشر مرات، بينما تضاعف عدد التونسيين ستة مرات والجزائريين مرتين ونصف خلال عشرية السبعينيات.

وبعد الأزمة النفطية سنة 1973م والأزمة الإقتصادية التي عرفتها أوروبا إبتداءا من 1974م، قررت الحكومات الأروبية تضييق سياسة الهجرة التي لم تعد ممكنة إلا في إطار سياسة التجمع العائلي، ليصبح عدد المهاجرين يقدر سنويا ب 400 12 مهاجر. بعد الصدمة النفطية الثانية سنة 1979م، قامت الدول الأروبية بإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالهجرة وذلك باتجاه تقييدي (إغلاق الحدود)، وتحفيزي (سياسة المساعدة من أجل العودة)، وإيجابي (إجراءات دمج المهاجرين المقيمين وخاصة فيما يتعلق بجمع شمل العائلات)[5].

أدى هذا التضييق على سياسات الهجرة الشرعية والمنظمة بفعل الستار الحديدي الجديد على طول البحر المتوسط (القلعة أوروبا ونظام شنغن) إلى نتيجة عكسية تماما تمثلت في تزايد مطرد لأعداد المهاجرين السريين (غير الشرعية) الذي يسعون إلى الدخول إلى الفضاء الأروبي بشتى السبل والوسائل، حتى لو اضطلعوا بالوظائف التي يرفضها الأروبيون لأنها خطيرة[6]

وتكمن المفارقة هنا في تحول الدول المغاربية من دول مصدر للهجرة الشرعية إلى دول مصدر وعبور للهجرة غير الشرعية منذ بداية التسعينيات لتعرف تزايدا كبيرا في بداية القرن الجديد. فبالنسبة لإسبانيا مثلا، تضاعف عدد المهاجرين والأجانب أكثر من 8 مرات بين عامي 1992م و2007م لينتقل من 500 ألف فرد إلى 4 ملايين و200 ألف فرد، بينما إرتفع عدد المهاجرين في إيطاليا 30 ضعفا بين 1970م

و2007م، وبما يقترب من 3 أضعاف بين عام 2000م و2007م (مليون و341 ألف مهاجر سنة 2000م إلى 3 ملايين و330 ألف مهاجر سنة 2007م)[7].

حاول الأوربيون إيجاد حلول مشتركة لظاهرة الهجرة، عمدت ندوة برشلونة الأوروبية المتوسطية الأولى (27-28 نوفمبر 1995م) إلى طرح مقاربة جديدة بين دول الإتحاد الأروبي والدول المتوسطية (دول الشمال الإفريقي تحديدا) تقوم على تفاعل عناصر المعادلة التالية:" **لا إستقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية**". فكانت المحاور الثلاثة للبيان الختامي ترتكز على الجوانب السياسية والأمنية، الإقتصادية والمالية، والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

والملاحظ من خلال التتبع التاريخي لظاهرة الهجرة في منطقة شمال إفريقيا أنها لم تنفصل عن العامل الإقتصادي الذي يشكل محور عجلة التنمية في هذه الدول كاليد العاملة وهجرتها، وتأثير الأزمات الإقتصادية للنظام الدولي، والجانب المالي وهو ما يؤشر لواقع العلاقة بين الهجرة والتنمية في المنطقة.

ثالثا: أهمية الهجرة والتنمية في المنطقة:

أصبحت العلاقة بين الهجرة والتنمية قضية مركزية في إشكالية الهجرة في منطقة شمال إفريقيا، حيث أن هذا الارتباط بين الظاهرتين يتمثل في تحويلات الدخل وما يرافق ذلك من مخصصات لها أثرها على مختلف القطاعات، ونقل الدراية مع تقييم الإمكانات التي تتيحها الدراية وأشكال توظيفها في تنمية الدول المعنية.

وتتسم العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية بالتعقيد نظرا لأنها تنطوي على أبعاد أساسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية وقانونية من جهة، وتمس من جهة أخرى أطراف أخرى مؤثرة عديدة داخل البلدان الأصلية للمغتربين وبلدان العبور وبلدان المهجر على حد سواء. وتشكل التحويلات المالية للمهاجرين ونقل التكنولوجيا والقيم الاجتماعية إلى بلدانهم الأصلية أحد الجسور القوية التي تربط الهجرة والتنمية، حيث تساهم هذه

التحويلات في عملية التنمية والتعجيل بها إذا ما تهيأت بعض الظروف المواتية على صعيد البلدان الأصلية وبلدان المهجر.

وينجم عن العلاقة بين الهجرة والتنمية آثار سلبية على مناطق النزوح على نحو يزيد من حدة عدم التوازن بين المناطق الريفية والحضرية، وفقد ذوي الكفاءات.

ومحور العلاقة بين الهجرة والتنمية هي حياة المهاجرين، حيث إذا تغيرت حياتهم تغيرت علاقاتهم بالبلدان الأصلية، ما يؤدي إلى تغير مساهمتهم في عملية التنمية في بلدانهم الأصلية بعد ميلاد الجيلين الثاني والثالث في المهجر، وبروز المواطن المزدوج الجنسية، وظهور أشكال جديدة من الهجرة.

وتتسم مسألة الهجرة وارتباطها بالتنمية أهمية خاصة لدول شمال إفريقيا، حيث تزخر هذه الدول برصيد كبير من المغتربين الذين شهدت تحويلاتهم زيادة كبيرة على نحو أصبحت فيه مصدرا ثمينا لتوفير العملات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك أضحى المهاجرون يشكلون طبقة مستثمرة في مختلف النواحي الإقتصادية في بلدان المهجر. وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة هجرة ذوي الكفاءات العالية شهدت تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة على نحو أدى إلى إستنزاف مورد من الموارد النادرة. وتشير التقديرات إلى أن نسبة المهاجرين من الجزائر وتونس والمغرب ممن أكملوا الدراسة الجامعية الذين يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي تتراوح بين 15 بالمائة و18 بالمائة، وهناك إدراك متزايد للتحديات التي تفرضها الهجرة.

رابعا: أسباب تنامي الظاهرة:

يمكن إجمال الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية للأفراد إلى العناصر التالية:

أ–أسباب إقتصادية: تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الإقتصادي والإجتماعي، فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة لرفع

مستوى معيشتهم، لأن الهدف من الهجرة ضمان فارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة، وحسب الأستاذ تابينو **G.P.Tapinos** فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الإقتصادي[8]، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد.

ففي منطقة شمال إفريقيا باعتبارها تمثل دول الضفة الجنوبية للمتوسط فإن اختلاف المستوى الإقتصادي والإجتماعي سواء الفردي والوطني بينها وبين دول الضفة الشمالية يبدو واضحا جدا وذلك من خلال مقارنة مؤشر الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه، ذلك ما يشكل عاملا مساعدا للهجرة نحو الشمال.

ب–أسباب إجتماعية: إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديموغرافيا، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر إنخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق المتوسط وشمال إفريقيا، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيصل عددهم إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في 2025[9].

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها فالبطالة في إفريقيا عموما ، هي من أعلى معدلات البطالة في العالم فقد سجل معدل البطالة في إفريقيا جنوب الصحراء زيادة طفيفة في الفترة بين عامي 1996م و2006 م، ليرتفع من2, 9بالمئة إلى 8, 9 بالمائة، وذلك رغم تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نموا سنويا قدره 3,9 وقد تراجع معدل البطالة في شمال إفريقيا من 13 بالمائة إلى2 ,12بالمئة ، من جهة أخرى انخفض معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة ومنها دول شمال

المتوسط، من7,8في عام 1996 إلى2 ,6 بالمائة عام 2006، ويعزى ذلك إلى شدة النمو الإقتصـادي وتباطؤ النمو في قوة العمل وزيادة إنتاجية العمل[10] وتمس البطالة في الجزائر عدد كبير من الشباب بما فيهم أصحاب الشهادات الجامعية والمقدرة بنسبة7 23,[11]

وكنتيجة ضمنية للبطالة تتدنى مستويات المعيشة، وتنتج أزمة السكن كنتيجة منطقية للأسباب السابق ذكرها.

ج–أسباب سياسية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم، حيث إن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وإنتهاكات حقوق الإنسان بسبب إنتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا، وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي[12].

وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الإستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية عبر إسبانيا، حيث تعبر عبر أراضيها سنويا حوالي 100 شاحنة تمر عبر مضيق جبل طارق، وقد سُجل بين سنتي 1997م و2001 م حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق.

وتعتبر الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف إنتشارا ملفتا للأفارقة المهاجرين. ويجب

الإشارة أيضا إلى هجرة المعارضة السياسية في **تونس** والجزائر **و**المغرب إلى أوروبا والتي وجدت فيها ملجأ آمنا.

وهناك أسباب ودوافع أخرى لظاهرة الهجرة غير الشرعية منها: الدوافع الإقليمية والجغرافية، التاريخية، الإعلامية والنفسية ودور السياسات الأوروبية في هذا المجال. لكن يظل أهمها العامل الإقتصادي الذي يتحدد في متغيرات عدة منها الفارق الإيجابي في مستوى الدخل المنعكس حتما على المستوى المعيشي، فالهجرة السرية هي رد فعل للتخلف الإقتصادي[13] هذا النوع من الدوافع يرتبط بالأساس بإشكالية تحقيق التنمية في الدول القطرية خاصة الدول النامية ودول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر. حيث أكدت مختلف الأدبيات الإقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الإقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة إقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل[14]

خامسا: آثار الهجرة غير الشرعية على مستوى التنمية في المنطقة:

إذا كانت الهجرة الشرعية لها تأثير على الدول الأطراف في الظاهرة، فإن الهجرة غير الشرعية كذلك ينم عنها آثار على القاعدة التنموية، من أهمها:

- **هجرة الكفاءات**: التي تعتبر ثروة مشتركة بين البلد الأصل والدولة المستقبلة في عالم أصبح فيه إقتصاد المعرفة يشكل رافعة للتنمية، فالمهارات الفنية والمهنية المكتسبة في بلاد المهجر والإمكانية المهمة للتنمية في منطقة شمال إفريقيا والإمكانيات المستقبلية لخلق أنشطة جديدة مولدة لفرص العمل تمثل أوراقا رابحة تستحق الاهتمام، وهو ما يعتبر بديل الإستحالة توقيف هذه الهجرة.
- **الآثار الإقتصادية للتحويلات المالية**: ففي القطاع الفلاحي تتباين آثار الهجرة، فإذا كان رحيل الشباب يؤدي في بعض المناطق إلى اضمحلال القطاع الفلاحي، إلا أنه وفي حالات أخرى، فإن التحويلات المالية للمهاجرين يكون لها انعكاس إيجابي على المجال القروي حيث يؤدي ذلك إلى تطوير النشاط الفلاحي وهو ما

يتجلى في توسيع المساحة وعصرنة وسائل الإنتاج في الأراضي العائلية المستغلة. ومن الآثار الإيجابية للتحويلات المالية للمغتربين مساهمتها في دعم سيولة الإقتصاد وإنعاش القطاع البنكي. وتشير المعطيات المتوفرة بالنسبة للمغرب مثلا، أن ادخار المهاجرين تعدى سنة 2003 م مليار درهم، وهو ما يمثل 28 بالمائة من مجموع الودائع الجارية في النظام البنكي المغربي.

- **الهجرة غير الشرعية ومستويات التنمية الإنسانية:** إن الهجرة غير الشرعية مرتبطة بمستويات التنمية الإنسانية المختلفة تحديدا في دول شمال إفريقيا، فالتقارير السنوية لـ: **PNUD** ترى أن التنمية الإنسانية تهدف إلى تحقيق حياة ملائمة للفرد وتوسيع خياراته لتتحول الثروة إلى أداة لخدمته[15]. ومن مؤشرات هذا النوع من التنمية نجد مؤشر الفقر البشري PovertyIndex Humain والذي يعرف الفقر بأنه " حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية الإنسانية والمتمثلة في رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي مقبول "[16] لكن في ظل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية يفقد الفرد حاجياته الأساسية المتمثلة في: الصحة، التعليم والمستوى المعيشي الجيد، وهي العوامل التي تؤدي بحسب مقاربة الحاجات الأساسية إلى فقدان المستلزمات الحيوية، وهو ما يؤثر سلبا على مستوى الرفاهية لدى الفرد.

- تفاوت المداخيل على صعيد الفرد (اللاتكافئ في توزيع الدخل العالمي)، إذ يعتبر هذا الأمر من أهم أسباب تراجع التنمية بشكل عام والتنمية الإنسانية بصفة خاصة، إذ أنها تمثل من أهم مصادر الرضا بالوضع الراهن[17] فالدخل هو أهم دعائم التنمية الإنسانية، إضافة إلى أن عدم التكافؤ فيه هو مصدر ارتفاع الفقر وهو ما يتعارض مع الأهداف الإنمائية للألفية التي أطلقتها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تخفيض معدل الفقر إلى النصف.

- للهجرة غير الشرعية نتائج سلبية عديدة على مستوى التنمية الإقتصادية والاجتماعية للفرد في منطقة شمال إفريقيا، من بينها اتجاه المهاجرين من خلال الهجرة إلى السكن في الأحياء المتخلفة والفقيرة، ومن ثم فهم يعيشون في هذه

المناطق في حدود معيشة متدنية. كما أن غالبية المهاجرين يكونون ذوي مستويات اجتماعية وتعليمية واقتصـادية متدنية، أو من ثقافات مختلفة وبذلك فلا يكونون قادرين على الاندماج الاجتماعي بينهم، وهذه الظروف في اضـطراد خاصـة مع زيادة موجة الهجرة في دول العالم الثالث عموما وفي منطقة شمال إفريقيا تحديدا، حيث ورد في تقرير الأمين العام عن الهجرات الدولية والتنمية (14 و15 سبتمبر 2006)، أن التعداد الإجمالي للهجرة في العالم يبلغ حوالي 192 مليون ونصف المليون مهاجر سري[18].

- إن تنوع الأخطار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية بين أخطار إقتصادية و إجتماعية وسياسية، هذا بالإضافة إلى الأخطار الأمنية خاصة في ظل الترابط العضوي بين الهجرة غير الشـرعية والجريمة المنظمة، وهي الوضـعية التي تفقد البلد الأصـل في منطقة شمال إفريقيا بيئة أمنية تمكينية مستقرة للتنمية المستدامة.

لقد فرضت هذه النتائج الخطيرة للهجرة غير الشرعية على دول المنطقة التحرك في إطار المنظمات الإقليمية للبحث عن حلول دائمة لهذه الظاهرة، من خلال استخدام وسائل آليات عديدة تندرج في إطار المقاربة التنموية.

سادسا: أهم السياسات الكفيلة بملف الهجرة غير الشرعية والتنمية:

للقضـاء على أخطار الهجرة غير الشـرعية وانعكاسـاتها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا إتخذت مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تعتبر التنمية مقاربة لحل إشـكالية تنامي الظاهرة، وفي نفس الوقت الهجرة كعامل للتنمية، ومن بين هذه الخطوات العملية ما يلي:

- **التعاون من أجل التنمية**: إن تنمية اقتصـاديات الدول المصـدرة للهجرة هي أحد الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة أو على الأقل التقليل منها، كونها تؤثر على الهجرة من الداخل بما يضـمن إستقرار السكان في الدول الأصلية، انطلاقا من أن التنمية تؤدي إلى خلق مناصـب للشـغل وإزالة الفوارق في مسـتويات المعيشـة بينها وبين

الدول المستقبلة، فمساعدة جنوب المتوسط وتحديدا دول منطقة شمال إفريقيا مسألة لا بد منها لضمان إستقرار المنطقة وإيقاف ضغط الهجرة. وتتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، وتشجيع وجلب الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة، وتحرير المبادلات التجارية، ويعتبر الدعم المقدم لهذه الدول في إطار برنامج **ميدا Meda** الذي يتم على مرحلتين[19] أداة مالية مهمة في يد الإتحاد الأوروبي من أجل إنجاح مشروع الشراكة مع دول شمال وإفريقيا والمتوسط[20]

- **وضع سياسة للهجرة قائمة على اعتبار الهجرة عاملا من عوامل التنمية:** ويكون ذلك بإنشاء مراصد إقليمية للإعلام، وتطوير ودعم الشبكات الجمعية المستقلة المكلفة بتأطير المهاجرين، وإشراك بلدان المهجر في تكوين وتأطير جمعيات المهاجرين التي تسعى إلى تنمية البلدان المصدرة للهجرة، وإنشاء بنك للكفاءات المقيمة بالخارج.
- **القيام بإجراءات مناسبة كفيلة بالقضاء على ظاهرة هجرة الأدمغة أو التقليص منها أو إيجاد بديل لها وذلك من خلال:** ويتم ذلك من خلال تعزيز كيفية جذب المنطقة لتحفيز عودة الكفاءات في الخارج ماديا ومعنويا، وإنشاء شبكات الكفاءات في الخارج وبطريقة متوازية، وتطبيق سياسة حقيقية لتشجيع البحث والتنمية، وذلك بتطوير مراكز البحث والمعاهد...، وتعزيز قنوات الاتصال بين الكفاءات ومناطقهم الأصلية.
- **تحفيز التحويلات وتشجيعها من خلال ما يلي:** زيادة عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في مختلف بلدان المهجر، والتقليص من مصاريف التحويلات وتقديم علاوات ومحفزات أخرى عن الحسابات التي يفتحها المهاجرون، وتبني استراتيجية لمكافحة منافسة شبكات البنوك في بلدان المهجر، والقيام بحملات توعية في صفوف المهاجرين، والاستثمار في الإشهار والتواصل من أجل التعريف بالمزايا ومنتجات المؤسسات البنكية الوطنية.

- **توعية المهاجرين للاستثمار في بلدانهم:** خاصة في القطاعات الواعدة بالنسبة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير تكوين في مجال إنشاء المقاولات لفائدة المهاجرين الراغبين في الاستثمار.
- **تنسيق الإجراءات والاستراتيجيات بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط:** من أجل وضع حلول دائمة ومستمرة تقضي بتحمل المسؤولية المشتركة في المجال الإقتصادي والإجتماعي، ودعم دول الشمال الإفريقي في الضفة الجنوبية حتى لا تكون معبرا للمهاجرين غير الشرعيين، ولا تُحمل عبئ مجابهة الظاهرة بمفردها[21].
- **تأسيس خطة عمل من أجل سياسة إفريقية موحدة في مجالي الهجرة والتنمية:** وذلك بهدف ضمان مواجهة فعالة للتحديات التي تطرحها مسألة الهجرة نحو البلدان الإفريقية والأوروبية، حيث تتجلى ضرورة وضع استراتيجية موحدة تجمع بين بلدان المنشأ والجهة المقصودة معا، من أجل إيجاد حلول متوازنة تراعى فيها مصالح البلدان المعنية بهذه الظاهرة. وقد عقد في هذا الإطار في شهر أفريل 2006م اجتماع في الجزائر بين الخبراء الأفارقة والدوليين في مجال الهجرة حول موضوع "الهجرة والتنمية"، تطبيقا للقرار الصادر عن قمة الإتحاد الإفريقي بالخرطوم في 23 جانفي 2006م بناءا على اقتراح من الجزائر، كما ناقشت منظمة الإتحاد الإفريقي من جهة أخرى الفكرة التي تقدمت بها مالي حول إمكانية إنشاء مركز إفريقي للدراسات والبحث حول الهجرة. وهو الأمر الذي بإمكانها لمساعدة على إعداد تحاليل حول أثر الهجرة على مشاريع التنمية وإدماجها كعنصر أساسي ضمن المخططات الاستراتيجية للتخفيض من نسبة الفقر، وإدراجها في نقاشات أهداف الألفية للتنمية بتعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية[29].

الخاتمة:

لقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن ظاهرة الهجرة الشرعية في منطقة شمال إفريقيا تعود إلى مجموعة من الأسباب السياسية والأمنية والاجتماعية ودوافع أخرى، لكن تنامي هذه الظاهرة وزيادة وتيرتها يرجع إلى العوامل ذات الطابع الإقتصادي بالأساس

وخصـوصـا ارتباط الظاهرة بإشـكالية التنمية، التي تتضـح جليا في التباين الصـارخ في المسـتوى الإقتصـادي بين دول منطقة شمال إفريقيا الطاردة والدول الأوروبية المسـتقبلة، وقلة فرص العمل وانخفاض أجور ومستويات المعيشة.

وعليه يجب ألا نتوهم أنه من الممكن معالجة إشـــكالية الهجرة باللجوء إلى الوســـائل الأمنية فقط بل إن الأمر يتطلب نهجا شاملا ومتكاملا ومدعوما ومتوازنا تندرج أهدافه وسـياسـاته المعتمدة والتدابير التي يجب اتخاذها في الإطار الزمني، ويسـتلزم هذا النهج معالجة المسـائل المتعلقة بتنقل الأشـخاص (الهجرة الشـرعية)، وحماية المجموعات المقيمة شـــرعيا إلى جانب الربط بين الهجرة والتنمية على المســـتوى الوطني والقاري (إفريقيا وأروبا).

وعلى العموم تبقى الظاهرة مستمرة طالما هناك تباين رهيب بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة خاصـــة الفقيرة منها، طالما لا توجد نية حقيقية لدى الدول المتقدمة، من أجل العمل على مسـاعدة تلك الدول على إحداث تنمية حقيقية في بلدانها للرفع من المستوى المعيشي لشعوبها.

الهوامش:

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسـوعة السـياسـية،** ج.7، بيروت: المؤســســة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص.67.

- 1 M.Tribalat، "Immigration"، ***Cahiers Français***، N .291، Mai-Juin 1999، pp.40-41.

1-N.Berger، La Politique Européenne d'asile etd'immigration، enjeux et perspectives، Bruxelles، Bruylant,2000، p.15.

[2]-نور عثمان الحسن محمد، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمة،** منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص17.

[3] -إذا إنطلقنا من فكرة حياد المصطلح الجغرافي **"شمال إفريقيا"** فإن استعماله هنا عوض المصطلح الجيو-سياسي **"المغرب العربي"** يعني أن ثمة خلفيات وراء هذا الاستعمال. إذ أن الحياد هنا ظاهري لأنه غير موضوعي في حقيقة الأمر كونه يلغي الانتماء التاريخي والحضاري والثقافي (الحضارة العربية الإسلامية) ويسلخ المغرب العربي عن محيطه الجيو-سياسي الأوسع الفضاء العربي المنضوي تحت النظام الإقليمي العربي " جامعة الدول العربية". ولعل أبرز المحاولات الرامية إلى مفهوم شمال إفريقيا للدلالة على دول المغرب العربي الطرح الذي تبناه الجغرافي الفرنسي **إيف لاكوست Yves Lacoste**، في العدد 91 (صيف 1999) من مجلة **هيرودوتHerodote** المعنون جنوب أوروبا، شمال إفريقيا بحجة أن العلاقات الإقتصاديةوالإجتماعية بين الدول المغاربية والدول **الأوروبية أهم من علاقتها** مع الدول العربية وإن كانت دول المغرب العربي جيوسياسيا تنتمي إلى جامعة الدول العربية.

[4]*Naima Guennouni،" Rapport Introductif: Les droit des migrants dans les pays du Maghreb(Tunisie، Algérie ; Maroc) ". In KhadejaElmadmad(Dir) , **Les migrants et leurs droits au Maghreb avec une referencespecial à la convontion sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants**. Paris : Unesco, 2004, p.7.*

[5]-بشارة خضرة، **أوروبا من أجل متوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 – 2008)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص.100.

[6]*Adrian Favela، "Immigration, migration et libre circulation dans la construction de l' Europe». In **Politique européenne**, N 31, 2010, P.38.*

[1]*- بشارة خضر، **مرجع سابق**، ص.106.*

7- G.P.Tapinos، ***L'économie des Migration Internationales***، *Paris: Fondation des Sciences Politiques، HarmandCollin, 1974، p.14.*
8-B.El-Khader، ***L'Europe et La Méditerranée، Géopolitique de La proximité***، *Paris: le harmattan, 1994، p.66.*

9 -الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تقرير عام 2007 عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة**، الدورة 62، البند 64 (أ)، 30 جويلية 2007، ص.4.

10 -إحصائيات المجلس الإقتصادي الإجتماعي لسنة 2010.

11-غالية بن زيوش، "الهجرة والتعاون الأورو-متوسطي منذ السبعينات"، **رسالة ماجستير (غير منشورة)**، جامعة الجزائر، 2005، ص.14.

12 -عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورو-متوسطي، العوامل والسياسات"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد:3، ماي 2008، ص.04.

13 -عبد الفتاح العموص، " المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية"، من الموقع الإلكتروني:.doc afkar7.5 doc/ http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/

14- Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD،) ***Rapport mondial sur le developpement humain 2001***، *Paris: Economica, 2001, p.9.*

15- Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD،) ***Rapport mondial sur le développement humain ،1997*** *Paris: Economica, 1997, p.9.*

16-برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، **التقرير السنوي للتنمية الإنسانية لعام 2005**، ص.38.

17-زروق العربي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها وآليات المواجهة"، في: مجموعة من الباحثين، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:**

المخاطر واستراتيجية المواجهة، الجزائر-بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2014، ص-ص.32-37.

18 -Meda1 للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 بقسمة 5500 مليار Ecus في شكل ميزانية، و5500 مليار Ecus في شكل قروض يمنحها البنك الأوربي للاستثمار، وMeda2 للفترة 2000-2006 بنفس القيمة المالية.

19-عياد محمد سمير، "سياسات الإتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة"، في: مجموعة من الباحثين، **مرجع سابق**، ص.403.

20 -مجموعة من الباحثين، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، الجزائر-بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2014، ص-ص.473-474.

21-*Abdelkhaleq Berramdane*، ***PartenariatEuro-méditerranéen à l'heure De (10) Elargissement De L'UnionEuropéenne***، *France: Edit Karthala, 2005, p :357.*

القطاع الخاص الجزائري ومسالة التنمية الوطنية بين المردودية والمحدودية

أ. بلخير آسية

جامعة الحاج لخضر – باتنة-

ملخص: